نظرية العامل النحوي في ميزان النقد العلمي المعاصر

الطالب الباحث: بودانة طه الأمين إشراف الأستاذ الدكتور: بن علي سليمان

جامعة الأغواط ـ الجزائر جامعة الأغواط ـ الجزائر

نسعى من خلال هذا البحث إلى تقييم إحدى أهم النظريات التي درست التركيب اللغوي العربي في التراث، وهي: نظرية العامل النحوي، وقد جسدت نظرية العامل النحوي الفكر العلمي الراقي لدى علماء العربية في ميدان التحليل، كما أسهمت ـ من خلال ما توصلت إليه من قواعد صارمة ـ في حفظ وصيانة اللسان العربي من اللحن، ورغم هذا كله فقد كان لهذه النظرية بعض العيوب التي لاحظها الباحثون المعاصرون، وسنحاول من خلال هذا البحث اكتشاف الفكر العلمي الراقي لعلماء العربية الذي تجسد من خلال هذه النظرية ، وفي الوقت ذاته نستفيد من أخطائهم من خلال استعراض الانتقادات التي وُجهت لهم.

الكلمات المفتاحية: نظرية؛ العامل؛ النحوي؛ ميزان؛ النقد؛ العلمي؛ المعاصر.

The Grammar Factor Theory in the Balance of Contemporary Scientific Criticism

Abstract: We seek through this research to evaluate one of the most important theories that studied the Arabic linguistic structure in the heritage, namely: the theory of the grammatical factor. This theory embodied the upscale scientific thought of Arab scholars in the field of analysis, as it contributed- through what it has reached as its strict rules - In the preservation and maintenance of the Arabic tongue of the error. Despite all this, this approach has some of the shortcomings which were observed by contemporary researchers. In this research, we will attempt to discover the scientific thought of the Arab Scientists which are embodied through this theory, at the same time we take advantage of their mistakes by reviewing the criticisms leveled against them.

Keywords: Theory, grammatical factor, balance, scientific criticism, contemporary

1- نشأة فكرة العامل النحوي:

انطلق علماء العربية الأوائل في بحثهم اللغوي من مبدأ التحري والتقصي في الواقع اللغوي؛ وهذا المبدأ يقوم على معاينة الحدث اللغوي، وتعقب الأداء الفعلي للكلام كما هو متداوَل بين أفراد المجتمع الواحد.[1] من هنا كان طبيعيا أن ينقسم أولئك العلماء قسمين: قسم تفرغ لجمع المدوَّنة؛ وهم اللغويون الأوائل ـ جلهم من القراء ـ كأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ)،

تاريخ تسليم البحث: 22 جانفي 2018.

تاريخ قبول البحث: 14 جوان 2018.

ويونس بن حبيب (ت 182هـ)، والنضر بن شميل (ت 203هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت 215هـ)، وغيرهم. فهؤلاء تقوم دراستهم على الوصف القائم على الملاحظة المباشرة في الوسط اللغوي، فيمكن لنا أن نقول: إن منهج هؤلاء في الدراسة كان منهجا وصفيا بحتا، ولم يكن منهجا معياريا.

وقسم آخر تفرغ لاستنباط العلل والأحكام من المدوَّنة التي جمعها أصحاب القسم الأول؛ وهم النحاة أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وسيبويه (ت 180هـ). يقول جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) مشيرا إلى هذه الثنائية المنهجية:« اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه».[2] والذي يهمنا هنا هو القسم الثاني الذي كان همه أن ينشئ نظاما نحويا له من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن،[3] فاعتمدوا منهجا يقوم على استنباط الأحكام والقواعد من النماذج اللغوية الأكثر استعمالا وتواترا، وترك النادر وقليل الاستعمال؛ إذ لا يُعوَّل عليها في وضع الأحكام والقواعد. من هنا كانت النشأة الحقيقية لفكرة العامل النحوي لدى نحاة العربية، وقد كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وحذا حذوَه عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، فأصبح النحو البصري في وقته يدور حول العلة والعامل والقياس، واتسع القول به عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، إلى أن اكتمل نضجه على يد سيبويه (ت 180هـ)، فكان منهجه في كتابه يقوم أساسا على فكرة العامل.[4]

فبداية من القرن الأول الهجري بدأ النحو العربي يحدد لنفسه منهجا خاصا به، ويجرِّد أصولا وقواعد تمثلت في فكرة العامل النحوي؛ هذه الفكرة التي كرَّست المعيارية في النحو العربي منذ بدايته، والتي تجلت في رد بعض ما هو فصيح من كلام العرب الأقحاح بدافع البحث عن الاطراد في القواعد الذي يفرضه المنهج العلمي الصارم؛ فعلى سبيل المثال خطَّأ عيسى بن عمر الثقفي النابغة الذبياني في قوله:

فبتُّ كأني ساورتني ضئيلة ** من الرُّقش في أنيابها السمُّ ناقعُ[5]

إذ تستحق كلمة "ناقع" بحسب القاعدة عنده أن تُنصب على الحال؛ فهذا نموذج حيٌّ يعكس الوجهة المعيارية التي نحاها النحو العربي منذ بداياته الأولى، بسبب سيطرة فكرة العامل على أذهان النحاة الأوائل.

2- مسوِّغات نظرية العامل:

إن أهم ما يميز اللغة العربية هو ظاهرة الإعراب؛ والإعراب في العربية نظام متكامل، حيث تتميز الوظائف التركيبية للكلمات في الجمل بحركات خاصة لا اختلاف فيها ولا اضطراب؛ فقسم من الوظائف النحوية علامته الرفع دائما، وقسم آخر علامته النصب، وآخر علامته الجر، كل ذلك بعلامات محدودة واضحة، وفي أوضاع ثابتة مطردة.[6] فبهذا النظام المحكَم للإعراب تعبِّر العربية بعلامات قليلة عن مختلف الوظائف النحوية للكلمات بيسر وسهولة، ويُعد هذا ميزة للعربية لا يشركها فيها غيرها من اللغات سامية كانت أو غير سامية، وقد أدرك علماء العربية منذ القدم هذه المزية، ونوّهوا بها في مؤلفاتهم؛ يقول ابن سلام الجمحي (ت 232هـ):« للعرب في كلامهم علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه؛ منها: تعريف الاسم ب"ال"، وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه رفعا، ونصبا، وجرا»،[7] ويقول ابن فارس (ت 395هـ):« من العلوم الجليلة التي أُختصت بها العرب: الإعراب؛ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ»،[8] ويقول أيضا:« وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، وهم يعرفون بالحركات وغيرها من المعاني».[9]

ولا شك أن علماء العربية الأوائل قد أدركوا خطورة هذه الظاهرة وصلتها المباشرة بالمعنى، وأن ضياعها والتفريط فيها يؤدي إلى ضياع العربية، ومن ثم ضياع القرآن الكريم، ولذلك كان العرب- كما يقول ابن جني (ت 392هـ)- :« أشد استنكارا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة؛ لأن بعضهم قد يُنطَق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها».[10] ولا أدلّ على هذه الحقيقة من تلك الروايات التي تصور ذلك الفزع الذي انتاب ذوي الشأن فبادروا إلى استنكار ظاهرة اللحن وعلاجها؛ لأنها تهدم أهم خصيصة للعربية، وأهم وسائلها للتفريق بين المعاني وإزالة الغموض واللبس عن الكلام. فقد روى الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) في مستدركه أن رجلا قرأ فلحن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم؛ فقال عليه الصلاة والسلام: { أرشدوا أخاكم}.[11] ورُوي أن أعرابيا سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: ﴿...أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[التوبة: 3] بكسر كلمة "رَسُولُهُ"، ففهم منها تبرؤ الله عز وجل من رسوله عليه الصلاة والسلام، فقال:« إن كان الله قد تبرأ من رسوله فأنا أبرأ مما برأ الله منه»، وسمع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه- من يقرأ قوله تعالى: ﴿ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾[الحاقة: 37] بالنصب بدلا من الرفع فوجَّهه.[12]

فكانت ظاهرة الإعراب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعنى أكبر مسوّغ لانشغال النحاة الأوائل بقرينة العلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن النحوية الأخرى، ومن ثم فلا غرابة أن يُشيَّد النحو العربي في بداياته الأولى على فكرة العامل. والنحاة قد نظروا إلى الإعراب من

زاويتين: معنوية وشكلية؛ فعلى الأولى يُعرّف ابن جني (ت 392هـ) الإعراب بأنه: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت:" أكرم سعيدٌ أباه"، و"شكر سعيدًا أبوه"، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا لاستُبهم أحدهما من صاحبه».[13] وعلى الثانية يحدُّه ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) بقوله: « الإعراب أثر ظاهر أو مقدَّر يجلِّيه العامل في آخر الكلمة»،[14] ويقصد النحاة بالمعاني هنا الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره؛ هذا في الجانب المعنوي للإعراب، أما في جانبه الشكلي فهو ما يطرأ على أواخر ألفاظه من تغيرات في العلامة الإعرابية بفعل العامل النحوي.

وقد نظر النحاة إلى الجملة - وقد كانت مضمار التحليل عندهم- على أنها نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية، وأهم هذه العلاقات علاقة الإسناد التي تُعد نواة الجملة، فلا وجود للجملة إلا بهذه العلاقة، أما الفضلات فعلاقتها بالنواة الإسنادية علاقة متغيِّر بثابت؛[15] ففي قولنا مثلا: "أعطى محمدٌ خالدا كتابا"، فإن مرونة العربية التي سببها ظاهرة الإعراب تسمح لنا أن نقول مثلا:

1- أعطى خالدا كتابا محمدٌ.

2- كتابا أعطى محمدٌ خالدا.

3- أعطى كتابا خالدا محمدٌ.

4- كتابا خالدا أعطى محمدٌ.

5- محمدٌ أعطى خالدا كتابا.

فهذه الجمل وإن كانت تشترك في معنى عام، فإن دلالاتها تختلف حسب السياق الذي يقتضيها؛ فالتغير في بناء الجملة ينتج عنه تغير في المعنى تحكمه علاقة الفضلى بالنواة الإسنادية.

مما سبق نلاحظ أن ظاهرة الإعراب في الجملة العربية تكون استجابة لأحد مؤثرين:

1- مؤثر معنوي؛ يكون فيه الإعراب خاضعا للمعنى خضوعا مطلقا، فيكشف عن الفاعلية، والمفعولية، والهيئة، والعلة، والزمان، والمكان، والتفسير، والتعجب... الخ.

2- مؤثر لفظي؛ يخضع فيه الإعراب للعلاقات اللفظية في التركيب؛[16] وهو ما يُعرف بالنزعة الشكلية في نظام الجملة العربية، ويمكن أن نوضحه من خلال الأمثلة التالية:

ففي العبارتين الآتيتين: أ- ما في يدي حيلةٌ.

ب- ما في يدي مِن حيلةٍ.

نجد "حيلة" في العبارتين مسندا إليه، لكنه في الأولى مرفوع، وفي الثانية مجرور؛ وسبب الجر وقوع "مِن" قبله؛ فالرفع والجر في العبارتين منوطان بالشكل اللفظي للتركيب.

وفي قولنا مثلا: أ- ما رأيتُ أحدا.

و: ب- ما رأيت مِن أحدٍ.

نلاحظ أن كلمة "أحد" في العبارتين لها نفس الوظيفة النحوية، ولكنها ترتبط في العبارة الأولى بالفعل "رأيت"، وفي العبارة الثانية بالحرف "مِن"؛ فاختلف الإعراب لاختلاف العلاقة اللفظية في التركيبين مع اختلاف معنى العبارتين.[17]

ومما تظهر فيه هذه النزعة الشكلية التركيبية في نظام الجملة العربية بوضوح ما يُعرف عند النحاة بالمجاورة؛ كما في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: 6]، في قراءة من قرأ: " وَأَرْجُلِكُمْ" بالخفض؛ فمن الوجوه التي خُرِّجت بها هذه القراءة أن كلمة "وَأَرْجُلِكُمْ" جُرَّت تأثرا باللفظ المجرور المجاور لها،[18] ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين وبله ** كبيرُ أناس في بجادٍ مزمّلِ[19]

وما يُنقل عن العرب من قولهم: "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"؛ ف"مزمّل" و"خرب" كان حقهما الرفع، وإنما جُرا تأثرا باللفظ المجاور المجرور.

وقد كانت هذه السِّمة الشكلية التركيبية في نظام الجملة العربية مسوِّغا للنحاة الأوائل للبحث عن آلية تضبط التغيرات، وتربط مكونات الجملة، وتفسِّر نظامها، وتكشف عن العلاقات بين عناصرها، وما يترتب عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية؛ هذه الآلية هي فكرة "العمل" التي تقوم على ثنائية "العامل" و"المعمول"؛ فالكلمة إذا كانت مستدعية لغيرها كانت عاملة فيها، وإذا كانت مستدعاةً من غيرها كانت معمولة لها حسب اصطلاحهم.[20]

3- حقيقة العامل:

إن العامل عند النحاة الأوائل هو آداة افتراضية تساعد النحوي على اكتشاف الشكل اللفظي الذي تقوم عليه أنحاء اللسان العربي، وبواسطته يمكن تفسير طريقة تشكيل كل التراكيب العربية، وبالتالي يمكن تحريرها في أقيسة أو قوانين قليلة؛ لأن الهدف الأساسي الذي يسعى إليه النحوي في بحثه هو التمكن من التحكم في العدد الكبير من الوحدات اللغوية، وتصنيفها، ووضع القوانين التي تجري عليها. فهذا الكم الهائل من المدوَّنة اللغوية التي جمعوها يمكن ردّه إلى أصول قليلة؛ هي مدار الكلام والقاسم المشترك بين الناطقين بالعربية، وبها يُفهم كلام الله تعالى، وما سواه من التراث اللغوي العربي المدوَّن.[21] ويمكن أن نفهم فلسفة العامل النحوي بوضوح من خلال تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي (ت 225هـ) والفراء (ت 207هـ) حول رافع المبتدأ؛ حيث يرى الجرمي أن رافع المبتدأ هو الابتداء؛ وهو تصور ذهني بدليل أنه لا يُعلَّل ولا يظهر ولا يمكن تمثيله بشيء، فرفض الفراء أن يكون ما هذه صفته عاملا

نحويا، فألزمه الجرمي بمفهوم العائد في قولهم مثلا:" زيدٌ ضربته"؛ فاعترف الفراء أن العائد كذلك لا يُعلَّل ولا يظهر ولا يمكن تمثيله بشيء، فهو كذلك تصور ذهني افتراضي صنعه النحوي ليبرهن به على سلامة التركيب في مثل قولهم :" زيدٌ ضربته".[22]

ومن النحاة الذين عمقوا مفهوم العامل، ووسعوا حدوده الإجرائية بشكل كبير، حتى ارتقوا به من مجرد مفهوم عام إلى نظرية يقوم عليها النحو العربي بأكمله صاحبُ شرح الكافية رضي الدين الاستراباذي (ت 686هـ)؛ حيث يقول في تحديد مفهوم العامل النحوي تحت باب: **"العامل؛ به يتقوى المعنى المقتضي للإعراب":** «...فإن معنى الفاعلية والمفعولية عند النحاة كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافا إليها، كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل؛ فالموجِد - كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم، ولهذا سُميت الآلات عوامل»،[23] وفي هذا الصدد يقول ابن جني (ت 392هـ): « وإنما قال النحويون: "عامل لفظي وعامل معنوي" ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ ك"مررت بزيدٍ"، و"ليت عمرًا قائمٌ"، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: "لفظي"، و"معنوي" لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».[24]

فالنحاة قد نسبوا العمل إلى أمر ظاهر جلي هو العامل بنوعيه اللفظي والمعنوي؛ كي يعين ذلك الباحثَ على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام؛ حيث يطَّرد اقتران العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام له تقديما، أو تأخيرا، أو ذكرا، أو حذفا؛[25] إذ أن المنهج العلمي الصارم يقتضي أن ينضبط عمل الباحث بصورة مطردة متناسقة، وهكذا نلاحظ أن النحاة قد فصلوا الجانب اللفظي الشكلي الذي كان هو جوهر البحث النحوي في تلك المرحلة التقعيدية عن الجانب الأدائي الاستعمالي للمتكلم الذي له فيه الحرية الواسعة في التعبير عن المعاني؛ وهذا الجانب من الدراسة قد تولاه البلاغيون من خلال تبنيهم للمنهج الوصفي البحت. هذا في القرون الزاهرة، أما في القرون المتأخرة فقد انكمش النحو، وانحصر في مناقشة الظواهر الإعرابية؛ وهذا ما نلمسه - مثلا- من خلال تعريف الشريف الجرجاني (ت 816هـ) للعامل؛ فالعامل عنده :«ما أوجب كون آخر الكلمة على نحو مخصوص من الإعراب».[26]

4- نقد نظرية العامل:

وهذا الفكر العلمي الراقي الذي تميز به علماء العربية، والذي أبدع هذه النظرية العريقة - كما استعرضنا ذلك آنفا - لم يسلم من بعض العيوب والنقائص التي لاحظها الباحثون المعاصرون حينما تناولوا هذه النظرية بالدراسة والتمحيص، ويمكن أن نوجز أهم الانتقادات التي وُجهت لنظرية العامل في النقاط التالية:

1- الاختلاف في تعيين العامل: وقع خلاف كبير في تعيين العامل في عدد من الموضوعات النحوية، سواء بين نحاة البصرة والكوفة، أو بين نحاة البيئة الواحدة. ويُرجع بعض الباحثين ذلك الاختلاف إلى انصرافهم عن وصف الظاهرة اللغوية إلى التخيل، والظن، وإعمال الذهن في ترتيب الأدلة العقلية مع إهمال السياق اللغوي؛ فمن ذلك مثلا: اختلافهم في رافع المبتدأ و رافع الخبر؛ فقد ذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فقد اختلفوا فيه؛ فذهب بعضهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. ولا يخلوا الأمر في كل هذه الخلافات من الاستدلال والحجاج العقلي البعيد عن روح اللغة، وقد أثقلت هذه الخلافات الكثيرة كاهل النحو العربي، حتى صارت متاهة لا يُؤمل الخروج منها. يقول ابن الأنباري (ت577هـ) في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين":« ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو: "زيد أخوك"، و"عمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية؛ كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إنما هي أمارات ودلالات؛ فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغْتَ أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان تَرْكُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزله صبغ الآخر؟ فكذلك ههنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسًا على غيره من العوامل، نحو "كان" وأخواتها، و "إن" وأخواتها، و "ظننت" وأخواتها؛ فإنها لما عملت في المبتدأ

عملت في خبره، فكذلك ههنا. وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان في الخبر؛ فقالوا: لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه».[27]

2- مناقضة الأصول: لم يجز النحويون تقديم الفاعل على فعله، فإذا تقدم فهو مبتدأ؛ وهذا القول وأمثاله يعارض بعض أصول نظرية العامل ويناقضها، ومن ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ، والمبتدأ هو العامل في الخبر.[28]

3- التقدير والتأويل: لقد أُضطر النحاة في ضوء مقاييس العامل إلى التقدير والتأويل غير المقنع، وما ليس للنص به حاجة؛ فمن ذلك مثلا تأويلهم لقول حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ** وليس كل النوى يلقى المساكين[29]

يقول أبو بكر بن السراج (ت 316هـ): « كأنه قال: "وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى"، ولكن هذا المضمر لا يظهر، وأصحابنا يجيزون: "غلامَه كان زيدٌ يضرب"، فينصبون الغلام بِ "يضرب" ويقدمونه؛ لأن كلَّ ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله».[30] فأُضطر النحاة إلى هذا التقدير والتأويل، رغم ما فيه من تعسف واضح؛ لأنهم يمنعون الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، مع أن هذا التركيب ضعيف لا ضرورة بلاغية له، ولكن لما سيطرت فكرة العمل على أذهانهم كان لا بد لهم من تقدير ضمير شأن لا يظهر أبدا هو اسم "ليس"، ولو أنهم نظروا إلى السياق اللغوي ومرونته التعبيرية لقالوا: إن "ليس" هنا نافية شبيهة ب"لا"، ولا عمل لها، ولا تنهى الأمر، دون اللجوء إلى تكلف التقدير والفرضيات الذهنية.

4- التجويز على التقدير والتأويل: كما جوّز الخليل بن أحمد (ت 175هـ) في قول الفرزدق:

فلو كنت ضبيّا عرفت قرابتي ** ولكن زنجيّ عظيم المشافرِ[31]

أن يُقال: "ولكن زنجيا عظيمُ المشافر"؛ على أن يكون خبر "لكن" محذوف تقديره: "لا يعرف قرابتي".[32]

5- التمرينات الذهنية الافتراضية: كسؤال سيبويه (ت 180هـ) للخليل بن أحمد (ت 175هـ) عن رأيه برجل سُمي "أولو" من قوله تعالى:﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[النمل: 33]، أو سُمي "ذوو" من قولهم: "ذوو عزة"، وكيف يجري إعرابها حسب مواقع الكلام؛ فقال:« أقول: "هذا ذَوون"، و"هذا أُولون"؛ لأني لم أضف، وإنما ذهبت النون في الإضافة».[33]

6- الإعراب اللفظي والمحلي يناقض أصلا من أصول نظرية العامل؛ وهو ألا يعمل عاملان في معمول واحد، كقوله تعالى:﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[الرعد: 43]؛ فاسم الجلالة مجرور بالباء لفظا على أنه اسم مجرور، مرفوع بالمحل الإعرابي على أنه فاعل.[34]

7- تعدد التخريج: من ذلك مثلا: تخريج الخليل بن أحمد رفع "المسكين" في قولهم: "مررتُ به المسكينُ" بإضمار مبتدأ؛ أي: "هو المسكينُ"،[35] في حين أن هذا لا يختلف كثيرا عن باب الاشتغال.

8- تقدم العامل على المعمول: أجمع النحاة على أن العامل يأتي قبل المعمول، من أجل ذلك اختلفوا في الحروف باعتبارها عوامل في الأسماء والأفعال؛ هل تكون سابقة قبلها أم لا؟[36] وضلوا في متاهات فلسفية في سبيل إثبات الأمر ونقيضه، مما لا يعود على النحو بطائل، وهذا الأمر - كما يقول النقاد - قد غيَّب عنهم الكثير من النظر السليم إلى الكثير من الظواهر اللغوية.[37]

9- التقدير فيما لا يلزم: من ذلك قولهم: إن الفعل المضارع يُنصب ب"أن" مضمرة بعد الواو، وبعد الفاء وواو المعية؛ يقول ابن الأنباري (ت 577ه) في كتاب "الإنصاف": « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه منصوب بتقدير "أن"؛ وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بيّنّا في غير موضع، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يُضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أن"؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل».[38]

10- كثرة الفرضيات التي لا تطّرد ولا تستند إلى دليل حقيقي صادق: ومما لاحظه الباحثون المعاصرون في هذا الباب على النحاة الأوائل قولهم مثلا: « واعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة؛ فالعلة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها».[39]

11- التناقض بين حدود الوظائف النحوية ومفهوم العمل: لاحظ بعض الباحثين المعاصرين أن النحاة يعرفون "الاسم"- مثلا- بأنه: « ما جاز أن يُخبر عنه»،[40] نحو قولنا: "زيد منطلق"، و"قام عمرو"؛ فالفعل المقدم إذن هو خبر مقدم، والجملة فيها ابتداء وإخبار، ولكن مفهوم "العمل" عندهم يناقض هذا التعريف؛ حيث لا يكون "قام" خبرا عن "عمرو" وإنما هو عامل فيه.[41]

خاتمة: خلاصة ما توصلتُ إليه من نتائج في هذا البحث ما يلي:

1- كان همّ النحاة الأوائل أن ينشؤا نظاما نحويا له من الاطراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن، فاعتمدوا منهجا يقوم على استنباط الأحكام

والقواعد من النماذج اللغوية الأكثر استعمالا وتواترا، وترك النادر وقليل الاستعمال؛ إذ لا يُعوَّل عليها في وضع الأحكام والقواعد.

2- كانت ظاهرة الإعراب المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعنى أكبر مسوّغ لانشغال النحاة الأوائل بقرينة العلامة الإعرابية على حساب غيرها من القرائن النحوية الأخرى، ومن ثم فلا غرابة أن يُشيَّد النحو العربي في بداياته الأولى على فكرة العامل.

3- جسدت نظرية العامل بصدق الفكر العلمي الراقي الذي تميز به علماء العربية، ولا أدل على ذلك من أنهم تمكنوا بفضلها من صيانة اللسان العربي عن الخطأ واللحن.

4- يُلاحظ أن أهم الانتقادات التي وُجهت لنظرية العامل: ذلك اللجوء المفرِط من طرف النحاة إلى التأويل والتقدير، وليّ أعناق النصوص الفصيحة لتتلاءم وقواعدَهم، وقد كثرت هذه الظاهرة في العصور المتأخرة لمّا شاع التقليد والجمود في أوساط النحويين.

مراجع البحث وإحالاته:

1- أحمد حساني، النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، مجلة ثقافات، 1424هـ-2004، ص: 32.

2 - جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ط: 1، 1418هـ – 1998م : 1/ 48.

3 - ينظر: تمام حسان، الأصول، عالم الكتب: القاهرة، 1420هـ- 2000، ص: 33.

4 - أنور راكان شلال، العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت، العدد: 1، 1435هـ- 2015م، ص: 43.

5 - النابغة الذبياني زياد بن معاوية، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط: 2، 1405هـ- 1985م، ص: 33.

6 - سعدون طه سرحان العجيلي، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، رسالة دكتوراه في النحو العربي، الجامعة الإسلامية، بغداد، 1427هـ- 2007، ص: 54، 55.

7 - أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس، الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية، تح: حسين الهمداني، دار الكتب العربية، القاهرة، ط: 2، 1957م، ص: 77، نقلا عن ابن سلام الجمحي.

8 - أحمد بن فارس أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية: بيروت، ط: 1، 1418هـ- 1998م، ص: 43.

9 - المصدر نفسه: 143.

10 - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: 4، (د، ت): 2/ 28.

11 - أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط: 1، 1411هـ- 1991م: 2/ 477.

12 - أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار: عمان- الأردن، ط: 3، 1405هـ- 1985م، ص: 20.

13 - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص: 1/ 36.

14 - ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر: بيروت، (د، ط- د، ت): 1/ 64.

15 - ينظر: عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 18، العدد: 3، 4، 1422هـ- 2002م، ص: 44.

16 - ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق: الدار البيضاء- المغرب، 1421هـ- 2011م، ص: 138.

17 - ينظر: المرجع نفسه، ص: 139، 140.

18 - ينظر: محمد حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، دار الفكر: دمشق، ط: 1، 1419هـ- 1999م، ص: 244.

19 - امرؤ القيس بن حجر الكندي، الديوان، تح: أنور أبو سويلم، علي الهروط، دار عمار: عمان- الأردن، 1411هـ- 1991م، ص: 87.

20 - ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص: 142، 143. عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، ص: 45.

21 - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر: الجزائر، ط: 1، 1427هـ- 2007م: 1/ 311، 312.

22 - أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية: صيدا- بيروت، 1424هـ- 2003م: 1/ 41- 42.

23 - رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط: 2، 1416هـ- 1996م: 1/ 64.

24 - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص: 1/ 110، 111.

25 - ينظر: عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو ودراسة التركيب، ص: 48.

26 - الشريف الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية: بيروت، 1403هـ- 1983م، (د، ط)، ص: 145، وينظر: عبد الكريم جيدور، نظرية العامل النحوي وتعليمية النحو العربي، مخطوط رسالة ماجستير في اللسانيات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 1421هـ- 1422هـ، 2011م – 2012م، ص: 69.

27 - أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 38- 43، المسألة: 6.

28 - ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة: بيروت، (د، ط- د، ت)، ص: 147، 148.

29 - ينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط: 3، 1408هـ- 1988م: 1/ 70.

30 - أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو، تح: الفتلي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط: 3، 1417هـ- 1996م: 1/ 86.

31 - لم أعثر على البيت في ديوان الفرزدق، وينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه: 2/ 136.

32 - ينظر: المصدر نفسه: 2/ 136.

33 - المصدر نفسه: 3/ 282.

34 - ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات: بيروت، ط: 1، 1423هـ- 2003م، ص: 254.

35 - ينظر: سيبويه عمرو بن عثمان أبو بشر، كتاب سيبويه: 2/ 75. وينظر في هذا الموضوع: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تح: حسين المبارك، دار الرشيد: بغداد، 1400هـ- 1980م، ص: 171.

36 - ينظر: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس: بيروت، ط: 3، 1399هـ- 1979م، ص: 83، 84.

37 - ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص: 255.

38 - ينظر: أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 452.

39 - أبو بكر محمد بن السراج، الأصول في النحو: 1/ 50.

40 - ينظر: المصدر نفسه: 1/ 37.

41 - ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص: 252، 253.